



في أعقاب تفجيرات باريس، دارت حالات مثالية من حوار طويل وساخن ومتعدد ومترافق بين علماء دوليين من الذين درج المجتمع الغربي على وصفهم بأنهم المثقفون البارزون غربيو التوجه، وكان هذا أمراً طبيعياً ومتوقعاً وصحيحاً.

من هذه الآلاف المؤلفة من الحوارات نقف عند سؤال مهم لا يطلقه ولا يسأل إلا صادقو النية من المثقفين الغربيين والمثقفين المنصفين غربيي التوجه وهم أغلبية كاسحة. ويقول هذا السؤال بكل وضوح: لماذا ندفع كغربيين بالتطورات الفكرية الشرقية على مستوى البساطة إلى توجيه يقود كثيراً إلى مثل هذه النتيجة الاندفاعية (أو القريبة من الحماقة) المعبرة عن نوبية من نوبيات الصراع المرتبط بالصراخ بصوت عالٍ و"مدمر" أي الملفوف بالدم، وليس دامياً فحسب.

ومهما كان من براءتنا كغربيين من المسؤولية المباشرة وغير المباشرة عن تطورات الأحداث السياسية على الأرض، فلماذا نجد أنفسنا ننسحب من علاج حالة محددة إلى تصور ضرورة افتراض وجود الوباء، والانتقال مباشرةً إلى ضرورة مجابهته على نطاق واسع، وهي فرضية بعيدة عن الصواب، وجالية لما لا ينبغي أن يوجد (أو أن يحدث) مع طول المدة من فتور الهمة في العلاج والوقاية على حد سواء؟

اشتركت بالطبع في كثير من هذه الحوارات بعقل بارد، وعاطفة مقيدة بالاتزان والرؤية العلمية و"المادية" التي لا تخلو من أفق التاريخ والتصور على حد سواء، وكانت وما أزال أقول إن موطن الخطر في العلاقات الغربية الإسلامية يكمن في توقع بعض الإمبرياليين الغربيين إلى تكرار التجربة الأتاتوركية بطريقة نمطية.

ومع أن الأتاتوركية لم تكن إبداعاً غريباً كاملاً ولا صناعة غربية كاملة فإن الإمبرياليين الغربيين لا يرون (في قراره أنفسهم) مذهبها أنساب منها للمجتمعات الإسلامية المتعاملة معهم أو التي لابد لها من التعامل معهم، سواءً أكانت مصدراً للخام أو مستوردة للسلاح، وهم لا يزالون يعتقدون في هذا الطرح حتى لو لم توافق كل من أغلبية ونخب هذه الشعوب على اعتماد الأتاتوركية أو قبولها كبديل؛ وحتى لو أعلنت وسائل الثقافة لهم عن رفضها أو رفض جوهرها من قبل جموع الإصلاحيين الموالين لأوروبا وأميركا والمدعومين منها.

ومن الطريف أن بعض هؤلاء "الأصدقاء" المحليين الذين قدموا أنفسهم لأجهزة الاستخبارات الأميركية والغربية على أنهم ي يريدون نقل التجربة الكمالية بحذافيرها كانوا سرعان ما يحصلون على الموافقة على بعض الاستثناءات في إرجاء تطبيق بعض أركان الأتاتوركية التي تبدو لهم وللغربيين شكلاً لكنها في حقيقتها تمثل اللب الجوهي للأتاتوركية.

وعلى سبيل المثال السريع جداً فإن الانقلابيين العسكريين العرب (قبل عبد الناصر وبعده) لم يتصوروا أن بإمكانهم ولا في مصلحتهم أن ينسخوا من الحروف العربية والكتابة العربية وكان هذا انعكاساً صادقاً وأميناً وصائباً لإيمانهم باستحالة توطين تعليم اللاتينية في مجتمعات لن يعنوا فيها أصلاً بأي درجة من درجات التعليم أو نشره أو تطويره أو تجويده، وهكذا فقدت التجارب العربية المقلدة للكمالية جوهرها مهماً من الذاتية المحورة أو المشوهة الكفيلة بتعزيز التغريب الجالب للرضا الغربي العميق.

ومع هذا فإن الغرب بمؤسساته (المخابراتية والبحثية) على حد سواء تعايش بدرجة كبيرة من غض الطرف مع دكتاتوريات ثقيلة في العالم الإسلامي مقابل ما كانت هذه الدكتاتوريات تتيحه له من مصالحه الإستراتيجية، وما كانت ترسخه من مستهدفات تتوافق مع هذه الإستراتيجيات التي تمنى بعض القوى الفاعلة في أميركا وأوروبا انتعاشها لها في أرض العالم الإسلامي، ومن هذه الإستراتيجيات: النجاح في إفاذ تطويرات استغرافية من قبيل إلغاء القضاء الشرعي، وتهجين التعليم الإسلامي، وتشويه الفنون الشعبية الحقيقة، وتغييب كل ما هو ممكناً من الطوابع القومية في الثقافات المحلية.

ومع أن التبادل الثقافي بمعناه الحقيقي كان غائباً تماماً عن الحياة السياسية والعلاقات الثنائية فإن البارقات الغربية الرسمية المشجعة لكل ما هو احتذائي ومقلد كانت تتفوق على أي اهتمام جزئي بما هو أصيل، وذلك في مقابل ما عرف أيضاً من اهتمام علمي معقول بالأصل والإقليمية فأثبت عليه ونجحت فيه المدارس الكلاسيكية والمعاهد البحثية العلمية الغربية في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا والدول الإسكندنافية، وامتد النجاح إلى أكاديميات في اليابان والمكسيك، ونجحت فيه فرنسا وإسبانيا بدرجة أقل مما كان متوقعاً.

لكن الإستراتيجيات الغربية شهدت أشد مراحل التردد والحيرة ثم "الاحتياط" وتناقض الاختيار في السنوات الأربعين الأخيرة التي بدأت بحرب أكتوبر وما وآكبتها من طفرة عربية تحققت بارتفاع أسعار النفط، وتوظيف عوائده، وتطور الإحساس بالذات إلى مرحلة الحرب ثم إعادة الحرب في كل من أفغانستان والخليج. وقصوة الممارسات العسكرية الأمريكية غير المبررة، وما أعقب كل هذا من تطور آليات وفعاليات العمل السري النظامي وغير النظامي!

وبدلاً من أن تلجم السياسات الغربية إلى مؤسسة الثقافة تستلهم منها آفاقاً للبدائل في المستقبل أو حلولاً من الماضي فقد كانت السياسة في تجلياتها المعاصرة القاسية قد وصلت من السلطة المعنوية والبيروقراطية إلى الحد الذي جعلها تستدعي الثقافة لتجربها على أن تقدم المحتوى الثقافي خاضعاً تماماً لنظرة سياسية مستقبلية قاصرة، سواء أنها القصور من العجز عن التصور المحيطي، أو جاءها هذا القصور من استسهال الخضوع لنظريات صاغتها الأساطير بكل ما شاب الأساطير من التحويرات المعهودة في الرواية والنقل والتوصيل والصياغة والتعبير والطرح والاستجابة.

وليس من قبيل المبالغة أن أقرّ بكل وضوح أنّ أساطير من قبيل معركة هرمجدون وأخواتها قد أصبحت تمثّل الآن اللب الجوهي لكل الإستراتيجيات الأمريكية التي وضعّت نصب عينيها استئصال شأفة الفكر الإسلامي، والhilولة دون وجود دولة إسلامية، مهما صغر حجمها وضعف تأثيرها المباشر، استناداً إلى تفادي خطورة مؤكدة ستحققت بمجرد الوجود الرمزي!

ومن إحقاق الحق القول إنه لا يمكن لأي شخص أن يصف مثل هذا التفكير إلا بأنه حالة مستعصية من المرض العصبي المزمن والمعقد.

وهو ما يعني أن مثل هذه الحالة تتطلب بالإضافة إلى العلاج تصميم إستراتيجيات سابقة ولاحقة من التأهيل النفسي والثقافي

المكثف، وهو تأهيل يستلزم زيارات ميدانية أقرب ما تكون إلى رحلات السفاري الأفريقية التي تستكشف بدقة وتفصيل ما لا يزال يصور على أنه المجهول.

على أن هذا كله لا يمثل إلا استعدادات وترتيبات محطة السفر بينما الأهم من هذه الترتيبات هو نظيراتها المتعلقة بمحطة الوصول، وهي ترتيبات تقتضي من سعة الأفق مساحات واسعة من القبول بالاختلاف، وفهم الاختلاف، والإفادة من الاختلاف، والحيلولة بين هذا الاختلاف وبين مضييه في مسار الخلاف المستحكم، وتأسيسه لعلاقات تتکئ على الاختلاف من أجل تكرار الحروب التي لا لزوم لها على نحو ما حدث في كوريا وفيتنام وأفغانستان والعراق.

وإذا كان هناك قاسم مشترك يلخص أهم الدوافع المتكررة والمشتركة في كل هذه النزاعات والحروب التي استدعتها فرضيات القرارات الخطأة والتصورات القافزة فإن الأمر لا يتعدى ذلك النموذج المشوه الذي زينته الأدبيات الغربية والوسائل الإعلامية الأمريكية على أمل منها جمِيعاً أن يكون بمثابة النموذج المقنع للمسلمين ولغير المسلمين ممن يعتزون بهوياتهم، لكن هذا التحرير يُحيط الغربي على تحبيذ الأتاتوركية سرعان ما فشل حيث كان يراد له أن ينجح (أي في تركيا نفسها) ونجح حيث لا قيمة لنجاحه (في معامل الغرب).

الجزيرة نت

المصادر: